

## الحماية النقدية كأسلوب حمائي جديد وأثرها على قطاع الصادرات في الصين -دراسة تحليلية قياسية-

### The Monetary protectionism as a new protectionist method and its impact on China's export sector A Standard analytical study

عبدالرحمان روايح<sup>1</sup> ، عمار جعفري<sup>2\*</sup> ، خلاف علام<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)

<sup>2</sup> المدرسة العليا للاقتصاد-وهران (الجزائر)

<sup>3</sup> جامعة ورقلة ( الجزائر )

#### ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على ظاهرة اقتصادية دولية حديثة أطلق عليها في أدبيات الاقتصاد الدولي بالحماية النقدية وهي أحد أشكال الحماية الجديدة التي تستخدمها بعض الدول للتحايل على قوانين المنظمة العالمية للتجارة ، ومضمون الحماية النقدية هو الاعتماد على التغيرات في القيمة الخارجية لعملة دولة ما لتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق الدولية ، وهو ما قامت به الصين من خلال التأثير على قيمة اليوان نحو الانخفاض الأمر الذي أدى إلى إخلالات عميقة في هيكل المبادلات التجارية الدولية، وهو ما استدعى ضرورة وجود تنسيق بين صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

**الكلمات المفتاح:** سياسات تجارية، حماية نقدية ، المنظمة العالمية للتجارة، صادرات الصين .

**تصنيف JEL:** F13؛ E52؛ F10

**Abstract:**The present paper aims to shed light on a recent international economic phenomenon known in the literature of the international economy” monetary protectionism”, which is a new form of protectionism used by some countries to circumvent the laws of the World Trade Organization. The content of monetary protectionism is to rely on changes in the external value of a country's currency to achieve a competitive advantage In the international markets, a policy that China has done by affecting the value of the yuan downward, leading to deep imbalances in the structure of international trade, the fact that necessitated the need for a coordination between the International Monetary Fund and the World trade.

**Keywords:**Trade Policies, Monetary Protectionism, World Trade Organization, China Exports.

**Jel Classification Codes :** F13 ; E52; F10.

**I- تمهيد :**

رغم الجهود المبذولة والمكاسب المحققة في مجال تحرير التجارة العالمية إلا أن آليات النظام التجاري العالمي الجديد أصبحت تؤدي إلى المزيد من التوزيع غير المتوازن للثروات ومكاسب النمو ويتضح ذلك جليا من خلال السياسات الحمائية الجديدة التي تمارسها العديد من الدول الصناعية الكبرى في إطار ما يعرف بإجراءات المنطقة الرمادية كالقيود الفنية والصحية والمعايير البيئية وإجراءات مكافحة الإغراق ، ولم تكتفي هذه الدول بهذه السياسات فحسب بل انتقلت إلى جانب التسويات النقدية والمالية وأصبحت تستخدم من التخفيض التنافسي لقيم عملاتها أسلوبا حمائي جديدا يدعم قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية.

وتعتبر الصين إحدى التجارب التنموية الناجحة في استخدام سياسة تخفيض العملة، حيث أصبحت تمارس سياسة حمائية من نوع جديد أطلق عليها بـ "الحماية النقدية" واستطاعت بذلك الوصول بالاقتصاد الصيني إلى المركز الثاني في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ما حدا بهذه الأخيرة إلى القيام بتخفيضات متتالية هي الأخرى في قيمة الدولار، هذا الإجراء الذي أُنذر بنشوب حرب عالمية للعملة ضرب بأخلاقيات الغات عرض الحائط وأدى إلى انتكاسة جديدة لنظام التجارة متعدد الأطراف ووضع على المحك فاعلية ومستقبل منظمة التجارة العالمية.

ووضعنا نحن أيضا كباحثين أمام الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو أثر الحماية النقدية كأسلوب حمائي جديد على أداء قطاع الصادرات في الصين؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الحماية النقدية وما هي آلياتها؟

- ما هو واقع الحماية النقدية الصينية في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة؟

- ما هو أثر سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الصين خلال الفترة (2000-2016)؟

**1.I- الحماية النقدية (المفهوم والآليات):**

في ظل التحديات التي يعيها الاقتصاد العالمي اليوم تواجه التجارة العالمية أكبر وأصعب تحدياتها وهو ما يعرف بـ "الحماية الجديدة" هذه الأخيرة التي قد لا تتعارض في شكلها ومضمونها مع ما جاء في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، لكنها إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى عرقلة أو تقييد حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وبالتالي لا يمكن الوصول إلى الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المنظمة وهو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء فيها.

**أولا: الحماية الجديدة: neo-protectionism** مصطلح جديد في أدبيات الاقتصاد الدولي يقصد به تلك المجموعة من الوسائل المستعملة بغية حماية اقتصادية بلد ما بطريقة خفية ودكية من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مقاييس وإجراءات مختلفة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجية وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج أو عوامله على هذا السوق، وهذه الإجراءات الحمائية عادة ما يتم تبريرها عن طريق حجة الصناعة الناشئة أو غيرها من الحجج المتنوعة (عبدالعزيز، 2012، صفحة 7) كما تعرف أيضا بأنها كل السلوكيات الحكومية الهادفة إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية متجاوزة بذلك كل أشكال الدعم والحماية الكلاسيكية كالقيود الفنية والكمية والمتمثلة في التكتلات الاقتصادية المعايير البيئية التخفيض التنافسي لقيمة العملة وكل الممارسات العنصرية بمختلف أشكالها. (peret, 2012, p. 9)

ثانيا: أسباب ودوافع استخدام السياسات الحمائية الجديدة:

- شهدت فترة نهاية الستينات وبداية السبعينات ظهور حملة من الأزمات على مستوى الاقتصاد الدولي كأزمة النقد الدولي وأزمة النفط والفوائض المالية. (البيلاوي، 2000، صفحة 72) هذه الأزمات التي كانت الاقتصاديات الرأسمالية مركزا لها كانت سببا في استخدام ما يسمى بالحماية الجديدة حيث ظهرت أشكالا وأساليب جديدة للحماية التجارية أقل وضوحا وأكثر فعالية في إعاقه تدفقات التجارة الدولية وقد صاحب حدوث أدوات الحماية حدوث تغيرات في طبيعتها وأهدافها حيث أصبحت ذات طبيعة تمييزية بمعنى أنها صارت توجه ضد بلدان معينة وأنواع معينة من السلع وفيما يلي نورد أهم الأسباب التي كانت وراء ظاهرة الحماية الجديدة:
1. تفاقم الأزمات في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة دفعت هذه الأخيرة إلى تطوير أساليب جديدة للحماية تكفلها حد أدنى من الهيمنة في خضم الصراع الذي تشهده السوق التجارية الدولية.
  2. بروز قوى اقتصادية تنافسية في الدول الصاعدة في حلقة التبادل التجاري العالمي (اليابان الصين، البرازيل الهند كوريا الجنوبية، هونج كونج، تايوان وسنغافورة) وبدرجة أقل بعض البلدان النامية.
  3. غزو السلع الآسيوية الأسواق الدول الصناعية المتقدمة وبأسعار منافسة بسبب ما توفر لها من أساليب الفن لإنتاجي الرفيع والأيدي العاملة الرخيصة حيث أصبحت هذه الدول تنافس منتجات الدول الصناعية في عقر دارها.
  4. كثرة الاستثناءات في مبادئ الجات دفعت بالدول الصناعية إلى الانتماء إلى المادة 19 كوسيلة لتطبيق بعض الممارسات الضارة بغرض حماية منتجاتها من المنافسة لكن في الحقيقة قد أسيء استعمال هذه المادة من قبل هذه الدول والإجراءات التي اتخذتها عموما كانت منافية لروح الجات وفي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية بفرض الكثير من القيود والحواجز غير الجمركية والتي أصبحت أكثر انتشارا من القيود الجمركية.
- إن تصاعد هذه القيود الحماية الجديدة والتي تعد انتهاكا لمبادئ وأدوات إلى ما أطلق عليه بتآكل أخلاقيات الجات والتي استمرت إلى غاية اليوم خاصة مع احتدام الأزمة المالية العالمية حيث تم رصد 1593، إجراء حمائي جديد أثناء الفترة بين نوفمبر 2008 ونوفمبر 2011. (hoekman, 2012, p. 25).
- ثالثا: الحماية النقدية (حرب العملات):** تعتبر ظاهرة حرب العملات آخر المستجدات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك على خلفية الصراع الحاد الذي تصاعد بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيين إضافة إلى اليابان وبعض دول العالم من جهة، والصين من جهة أخرى وأصبحت الجهة الأولى تسعى إلى الضغط على الصين للرفع من قيمة اليوان من أجل التقليل من تنافسية صادراتها في الأسواق الأمريكية والعالمية كما تعتبر الحماية النقدية شكلا من أشكال الحماية الجديدة والتي ذكرناها آنفا.
- ورغم أن حرب العملات ظاهرة جاءت مترامنة مع أزمات الاقتصاد العالمي إلا أنها لم تحض بالدراسات النظرية والتطبيقية الكافية إلا بعد الأزمة المالية العالمية عندما تحدث وزير المالية البرازيلي في سبتمبر 2010 بشكل صريح عن وجود حرب العملات قائلا: "إن البنوك المركزية انزلت في حرب عملات عالمية" (مقار صبحي ابراهيم، 2018) وأعلن صراحة عن قيام البرازيل بشراء كميات كبيرة من الدولار الأمريكي للحفاظ على سعر صرف الريال البرازيلي.
- وتعرف الحماية النقدية على أنها اعتماد دولة على قوتها الاقتصادية للتأثير على تنافسية الدول وتقليص حجم ثروتها بالاعتماد على سياستها النقدية والتدخل في أسواق تبادل العملات (سوق الصرف الأجنبي)، ليصبح ذلك شكلا من أشكال الحروب الاقتصادية الباردة من أجل تحقيق هدف محدد. (chine, 2010, p. 6)
- وتعرف أيضا بأنها تلاعب الدول بقيمة عملاتها أو تخفيضها أو تمنع ارتفاعها في محاولة منها لتشجيع صادراتها وخفض وارداتها وبالتالي تخفيض العجز في ميزانها التجاري أو تحقيق فائض فيه، ومن ثم رفع مستويات التشغيل ومعدلات النمو. (السلوم حسين أحمد، 2010، صفحة 7)

وتشير الحماية النقدية أو ظاهرة حرب العملات إلى التخفيض التنافسي للعملة الذي تمارسه بعض الدول لزيادة صادراتها وتقليل مستوداتها من أجل تقليص العجز التجاري أولاً، وتحريكاً للاستثمار في الدول المخفضة ثانياً، وسعيًا لخلق مزيد من فرص العمل للعاطلين عنه. (Sanglvi, 2011)

وقد أدت هذه الحرب إلى ركود شديد أصاب الاقتصاد العالمي في مقتل بعد أن اكتسحته الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي بدأت في الاقتصاد الأمريكي مع أزمة الائتمان العقاري وانتشرت كالنار في الهشيم بين الاقتصاديات خاصة من الناحية المالية (ضمن، 2012) رابعاً: الفروق بين الحماية الجديدة والحماية التقليدية: لتبقى الدول الصناعية الكبرى هي المستفيد الأكبر من مزايا التحرير التجاري الذي سعت إليه من خلال مفاوضات الجات لجأت هذه الدول إلى تطبيق أساليب جديدة للحماية التجارية عرفت بإجراءات المنظمة الرمادية لأنها ليست سواء بما يتعارض مع أحكام الجات وليست بيضاء، بما يتفق معها وإنما هي منظمة بيضاء بين الأبيض والأسود. رغم أن الهدف واحد بين الحماية الجديدة والحماية الكلاسيكية وهو توفير الحماية للمنتج المحلي والسيطرة على أكبر حصة في السوق الدولية إلا أن الوسائل والأدوات تكاد تختلف كلياً بين هاتين السياستين:

1. تتسم الرسوم الجمركية بالشفافية والوضوح فهي معرفة من حيث المقدار وذلك على عكس العوائق الحماية المستحدثة والتي عادة ما تكون وسائل مستترة من حيث مقدار الحماية التي توفرها وآثارها على الأسعار المحلية وأحياناً تبقى خفية ومستترة.
2. من أشكال الحماية الجديدة ما هو مشروع ولا ينافي مبادئ التحرير التجاري الدولي كالدخول في ترتيبات تجارية تفضيلية أو أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي أما القيود الكلاسيكية فهي تنافي مبادئ الجات ما عدا الاستثناءات كبعض أنواع الدعم المسموع مثلاً.
3. القيود الحماية الكلاسيكية قابلة للقياس ويطرق شتى لكن القيود الحماية الجديدة صعبة القياس.
4. تؤدي العوائق الجمركية إلى اضطراب آلي التسوق بينما تؤدي الأساليب الحماية الجديدة غير الجمركية إلى إلغاء هذه الآلية كلية. (الشحات، 2001، صفحة 35)
5. إن أفضل وسيلة لقياس عبء القيود الحماية الحديثة غير الجمركية هو طرح السعر الدولي من السعر المحلي وقسمة الناتج على السعر الدولي، وذلك للحصول على ما يسمى بالتعريف المكافئة للقيود غير الجمركية. (كريانين، 2007، صفحة 125) ولكن في ظل تعدد العوائق غير الجمركية والتي تتبع من غالبية الدول فإن عملية القياس تصبح غير علمية، ولذا لا يوجد مقياس مرض بشكل كلي للقيود الحماية الجديدة.

## 2.I- الحماية النقدية الصينية في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة:

تعتبر الممارسات ذات الطبيعة التجارية للصين أحد أهم ملامح الحالة الاقتصادية والجيوسياسية لعالم اليوم، وقد نجحت الصين في تنفيذ الحماية النقدية على مستوى كبير بما سمح لها ولا يزال بتحقيق فوائض تجارية هائلة تمثل طريقها نحو هيمنتها على العالم، لكنها أدت بذلك إلى حدوث اختلال كبير في ميزان المبادلات التجارية الدولية وهو ما يستدعي ضياع القرار في الهيئات الاقتصادية الدولية والدول المتضررة من هذه الممارسات إلى ضرورة البحث عن الحلول ووضع الآليات اللازمة لمواجهة هذا النوع الجديد من الحماية التجارية.

### أولاً: التخفيضات المتتالية لليوان وأثرها على الميزان التجاري للصين:

مع نهاية عام 1989 كان الدولار الأمريكي يعادل 3.73 يوان ليصل إلى 4.73 يوان ثم إلى 5.23 يوان بتخفيض لقيمة اليوان قدرها 30%، وبنهاية 1993 أي بعد أربع سنوات تم تكرار نفس العملية ليصل سعر صرف اليوان من 5.82 يوان للدولار إلى 8.68 يوان للدولار أي بتخفيض آخر وصل إلى 30% من قيمة اليوان، ومع الأخذ في الاعتبار أن معدل التضخم في تلك الفترة في الصين كان مرتفعاً لحد ما مقارنة بالدول الشريكة لها، ولم تنتظر طويلاً حتى نرى النتيجة، ففي حين أنه في الثمانينات كانت التجارة الخارجية للصين في حالة عجز بفعل الواردات من السلع والمعدات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة نجدها في عام 1990 أصبحت في حالة فائض كبير

واستمرت على هذا الوضع (جيشار، 2016، صفحة 141)... والعملة الصينية ظلت مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية منذ عشرين عاما وقد تمخض عن ذلك فوائض تجارية هائلة للصين.

فطبقا للإحصائيات الصينية يمثل الفائض التجاري ما بين عامي 2007 إلى 2008 نحو 25 مليار دولار شهريا أي ما يعادل 300 مليار دولار سنويا وعلى العكس إذا استخدمنا الإحصائيات التي تصدرها كل دولة على حدة تتاجر مع الصين فإن حجم هذا الفائض يصل إلى 600 مليار دولار سنويا أي ما يمثل الضعف.

فالإحصائيات إذن تعتبر رهانا حقيقيا في الإستراتيجية الصينية ومن المهم ألا تظهر الفوائض التجارية التي تحققها الصين على حقيقتها بمعنى أنه يجب ألا تظهر على أنها السبب الرئيسي في اختلال النظام التجاري العالمي.

### ثانيا: تحليل أداء الصادرات الصينية نحو العالم (2000-2016)

شهد قطاع الصادرات الصيني نموا هائلا ومضطربا وهذا مع تزايد انفتاح الاقتصاد الصيني في أعقاب انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية حيث قفزت الصادرات من 249.2 مليار دولار إلى 1430.6 مليار دولار عام 2008 بمعدل نمو كان متوسطه خلال هذه الفترة 24.70% وهو ما يثبت نجاح استراتيجية تنمية الصادرات التي اعتمدها الحكومة الصينية منذ بداية مرحلة الإصلاح عام 1979 حيث سجلت فائضا تجاريا قدر بـ 298 حيث انخفضت من 1430.6 مليار دولار سنة 2008 إلى 1201.6 مليار دولار سنة 2009 وهذا نتيجة للركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي جراء الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي والتجارة العالمية، ورغم ذلك فإن الصين كانت أحسن حالا من الدول الأخرى كدول الاتحاد الأوروبي التي شكلت ثلث إجمالي حجم التجارة العالمية في تلك الفترة، وبعد التعافي الذي مس التجارة العالمية في عام 2010 واصلت الصادرات الصينية ارتفاعها بشكل محسوس بمعدل نمو قدر 27.73% ليستم هذا الأداء إلى غاية 2016 رغم تراجع معدلات النمو إلى 7.92% و 7.82% في عامي 2012 و 2013 حيث بلغ حجم الصادرات الصينية في 2016 حوالي 2097.6 مليار ويرجع ذلك إلى فعالية سياسة اليوان المنخفض التي كانت السلطات النقدية تتعمدها باستمرار، إضافة إلى انخفاض تكلفة العمالة الصينية التي ساهمت في تطوير نوعية الصادرات التي أصبحت أكثر إتقانا من ذي قبل.

### ثالث الحماية النقدية الصينية في ميزان اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة:

إلى غاية عام 2001 لم تكن هناك تباينات كثيرة بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية باستثناء بعض الدول التي كانت تضطر إلى اللجوء إلى الرقابة على الصرف بطريقة دفاعية من الدرجة الأولى لمواجهة عجز حاد في ميزانها التجاري ثم تتخلى عن هذه الرقابة بمجرد تحسن أحوال ميزانها التجاري.

ولا شك أن احترام قواعد اللعبة بهذا الشكل يجعل التجارة الدولية أكثر توازنا لكن ومع قبول الصين عضوا في منظمة التجارة العالمية في عام 2001 مع نظامها المتميز للصرف "كان يبدو للدول الأعضاء وكأنها قبلت بدخول فيل ضخم إلى متجرهم المصنوع من الخنزف وها هو الفيل الصيني يدهس كل شيء وهو في غاية النشوة والفرح ويطأ بقدمه مبدأ التكافؤ في المبادلات الدولية"، وبالفعل فقد نجحت الصين في دخول منظمة التجارة العالمية مع احتفاظها بميزة سعر صرف عملتها المبالغ في تخفيضه لدرجة كبيرة وهي من ثم لا تخشى الحماية الجمركية من قبل شركائها الأعضاء في المنظمة طبقا للقوانين المعمول بها في حين أنها تستفيد بالكامل من الحماية النقدية التي تمارسها بتدخلاتها في تحديد قيمة منخفضة بشكل متعمد لعملتها وهو ما لا يدخل في قوانين منظمة التجارة العالمية، إن سعر صرف اليوان/دولار يتم تحديده بطريقة أحادية من جانب الصين بما يعادل 8.28 يوان مقابل الدولار حتى عام 2005 ثم 6.95 يوان للدولار عام 2016 مع زيادة منتظمة وتحت رقابة لصيقة من السلطات الصينية خلال هذه الفترة، ولقد سجل الارتفاع العام لسعر الصرف الفعلي الإسمي لليوان في منتصف عام 2009 نحو 20% لكنه يبقى بعيدا عن سعر الصرف لليوان الذي يمكن معه تحقيق التوازن في المبادلات الخارجية حيث لا تزال التجارة الخارجية للصين تحقق فوائض هائلة.

والجددير بالإشارة هنا هو أن صندوق النقد الدولي اعتبر أن سعر الصرف الذي يمكن معه تحقيق التوازن في المبادلات الخارجية للصين يجب أن يكون 3.6 يوان مقابل الدولار الواحد مما يعكس سعر صرف أعلى من قيمة العملة الصينية بنحو 50% في حين أن تقديراتها الخاصة تدور حول 2 إلى 3 يوان للدولار الواحد.

وما يمكننا قوله هو أن الصين تبقى تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة لتلقى الحماية القانونية الكافية من أي إجراءات أو عقوبات تحت غطاء مبدأ "المعاملة بالمثل" وتستطيع تنمية تجارتها الخارجية وبسرعة خارقة ففي خلال سبع سنوات فقط من نهاية 2001 حتى نهاية 2008 وصل نصيب الصادرات الصينية من إجمالي الصادرات العالمية من 5 إلى 12% على الرغم من أن هذه الإحصائيات تقوم على سعر صرف غير حقيقي لليوان ولا شك أنه بالأخذ في الاعتبار الحجم الهائل للصين مقارنة بدول أخرى من نفس الحجم فإن هذه النسبة يمكن أن تصل بسهولة إلى 25% أو أكثر من إجمالي الصادرات العالمية.

1. المنظمة العالمية للتجارة لا تملك الحق ولا السلطة في إرغام الصين على ترك ممارساتها الحالية على سعر صرف اليوان ومن هنا يظهر العيب الجوهرى في طريقة عمل المنظمة.
2. المنظمة العالمية للتجارة ليست سوى شرطي دولي متواضع تستطيع أن تعاقب وبدون تردد الدول التي تسعى لحماية اقتصادياتها من خلال اتباع تدابير حمائية ضد الحماية النقدية التي تمارسها الصين.
3. كان هناك شرطي وحارس دولي آخر هو صندوق النقد الدولي الذي تم إنشائه بموازاة مع منظمة التجارة العالمية لمعاقبة الحماية النقدية ولكن تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية تم التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت دون أن تحرمه ليحل محله نظام أسعار الصرف المعمومة لذلك فهي قد قامت بالحجر على وظيفة الصندوق كشرطي ضد الحمائية النقدية، وبعد ثلاثين عاما أقامت الصين استراتيجيتها نحو الهيمنة العالمية من خلال الطريق النقدي حيث التزمت بسعر الصرف الثابت والذي لا يتسبب لها في أية عقوبات لأنه لم يتم تجريمه دوليا واستطاعت أن تحدد سعر صرف ثابت لليوان عند مستوى يخدم مصالحها.
4. استطاعت الصين أن تتوغل في أروقة صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة خصوصا بعد تعيين الرجل الثاني السابق في البنك المركزي الصيني السيد: "زهو Zhou" مستشارا خاصا للسيد ستراوس خان المدير السابق لصندوق النقد الدولي، حيث نجد أن هذه المؤسسة قامت ببناء حساباتها للتجارة الخارجية الصينية على أساس قاعدة الإحصاءات والبيانات الرسمية التي تقدمها الصين والتي تسعى إلى الفوائد التجارية الحقيقية للصين بنحو 50%.

## II - تقدير وتحليل النموذج المقترح (أثر سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني على صادرات الصين) في الفترة (2000-2016):

أولا: منهجية الدراسة:

لتحديد أثر أبعاد المتغير المستقل (سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي) على أبعاد المتغير التابع (صادرات الصين إلى الولايات المتحدة) نستخدم نموذج الانحدار البسيط وهذا بالاعتماد على برنامج (Eviews 9) والذي يتضمن العديد من الطرق المستخدمة في القياس والتي من بينها طريقة المربعات الصغرى التي سنعمد عليها في تقدير النموذج وتأخذ معادلة النموذج الشكل الخطي التالي:

حيث:

- أبعاد المتغير التابع: وتتمثل في ما يلي:

$L(X)$ : لوغاريتم صادرات الصين من السلع والخدمات إلى الولايات المتحدة؛

- أبعاد المتغير المستقل: وتتمثل في ما يلي:

$L(EX)$ : لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي بين الدولار الأمريكي واليوان الصيني؛

أما  $(\epsilon)$  و  $(\alpha_0)$  فيمثلا لخطأ العشوائي و الثابت على الترتيب.

ثانيا: دراسة استقرارية المتغير التابع والمتغيرات المفردة:

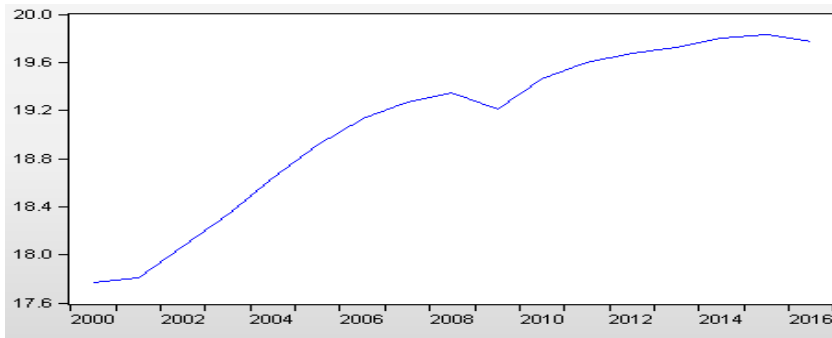
للكشف عن استقرار وسكون المتغيرات أو السلاسل الزمنية عادة نلجأ إلى نوعين من الاختبارات (اختبارات كيفية وفيها يستخدم الرسم البياني للسلسلة ودالة الارتباط الذاتي واختبارات كمية تستخدم فيها مجموعة من الاختبارات التي تكشف عن وجود جذر للوحدة والمتمثلة أساسا في ديكي فولر).

**1- اختبار استقرارية دالة الصادرات (LX):** لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية (LX) نلجأ إلى نوعين من الاختبارات وهما الاختبارات الكيفية والاختبارات الكمية:

**أ- الاختبارات الكيفية للسلسلة الزمنية LX:**

**- الرسم البياني للسلسلة الزمنية LX:**

الشكل(01): الرسم البياني للسلسلة الزمنية LX



**المصدر:** من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن السلسلة الزمنية تبدو غير مستقرة بمعنى أنها ليست معلمية و لا يوجد لها توزيع طبيعي.

**- الاختبار الجزئي والكلية لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة (LX)**

**الجدول(01):** دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية (AC /PAC) للسلسلة (Lx) :

Date: 06/04/18 Time: 06:03  
Sample: 2000 2016  
Included observations: 17

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.859	0.859	14.909	0.000
		2	0.675	-0.242	24.732	0.000
		3	0.485	-0.113	30.165	0.000
		4	0.305	-0.087	32.472	0.000
		5	0.133	-0.113	32.947	0.000
		6	-0.011	-0.045	32.951	0.000
		7	-0.115	-0.008	33.381	0.000
		8	-0.184	-0.025	34.602	0.000
		9	-0.275	-0.241	37.664	0.000
		10	-0.388	-0.227	44.628	0.000
		11	-0.444	0.086	55.259	0.000
		12	-0.448	0.030	68.240	0.000
		13	-0.410	0.030	81.798	0.000
		14	-0.339	0.025	94.163	0.000
		15	-0.233	0.045	102.94	0.000
		16	-0.108	0.022	106.73	0.000

**المصدر:** من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

● الاختبار الجزئي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة (LX):

❖ نحدد مجال الثقة:

إذن:  $IC = \pm 0.506$

- ✓ نلاحظ أن معامل الارتباط الذاتي AC عند  $k=1$  خارج مجال الثقة؛
  - ✓ نلاحظ أن معامل الارتباط الذاتي PC عند  $k=1$  و  $k=2$  خارج مجال الثقة.
- وبالتالي يوجد على الأقل معامل ارتباط وحيد يختلف عن الصفر إذن السلسلة غير مستقرة.
- الاختبار الكلي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة (LX):

نستخدم اختبار Liung-box و Box-pierce

$$x^2_{cal} = Q-Stat \text{ مع } x^2_{tab}$$

يلاحظ من الشكل أن قيمة Q-Stat بلغت **106.73** عند  $P=16$  وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة **26.29** عند مستوى معنوية 5% ( $26.29 = x^2_{0.05,16}$ )، وهنا سنرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف معنويًا عن الصفر، وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة. إذن من نتائج الاختبارات الكيفية (الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي) وجدنا أن السلسلة الزمنية لدالة الصادرات تبدو في الاختبارات الكلية والجزئية غير مستقرة وكذلك في الرسم البياني، وللتأكد من النتائج السابقة نلجأ إلى الاختبارات الكمية المعبر عنها باختبارات جذر الوحدة.

ب-الاختبارات الكمية للسلسلة الزمنية (LX):

وهي اختبارات تكشف عن وجود جذر الوحدة والمتمثلة أساسًا في ديكي فولر **ADF**:

-تحديد درجة التأخير:

نستخدم معايير المفاضلة التي نختار منها **Hannan، Schwarz، Akaike** وحسب مخرجات برنامج **Eviews 09** نجد:

الجدول (02): درجات التأخير للسلسلة الزمنية (LX)

lag	Aka	SCH	HQ
0	36.79	36.94	36.80
1	36.84	37.03	36.84
2	37.00	37.22	36.97
3	37.11	37.37	37.06

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادًا على مخرجات برنامج **Eviews 09**.

حسب معايير المفاضلة نلاحظ أن أصغر قيمة لمعيار **Schw** و **Akai** هي في حالة  $P=0$ .

الجدول (03): نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة (LX)

التميز		التميز		التميز		التميز	
المصدر	درجة التميز	المجدولة	المجدولة	المجدولة	المجدولة	المجدولة	المجدولة
LX	0						

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 وبرنامج excel.

من الجدول نستنتج: النموذج الأول:  $1 \neq \emptyset$  لأن  $|t_{cal}=2.33| > |t_{tab}=1.96|$ ؛

النموذج الثاني:  $0 \neq c$  لأن  $|t_{cal}=2.39| < |t_{tab}=2.11|$ ؛

النموذج الثالث:  $0 = b$  لأن  $|t_{cal}=1.94| > |t_{tab}=2.11|$ .

نتيجة 1: من نتائج الاختبارات الكمية المعبر عنها بالشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي والاختبارات الكمية الممثلة أساسا في اختبار ADF

وجدنا أن السلسلة الزمنية للوغاريتم دالة الصادرات (LX) مستقرة في مستواها الأصلي.

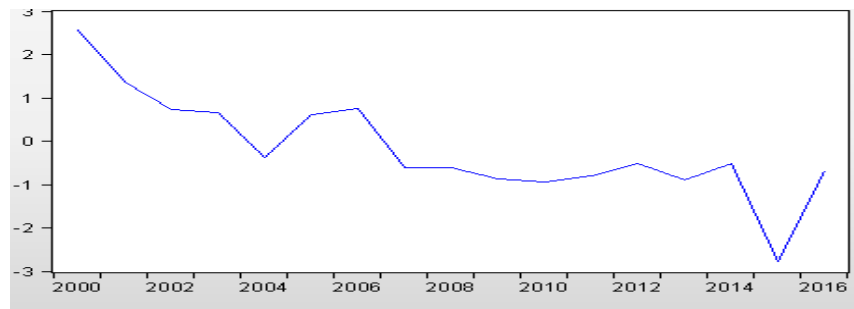
2- اختبار استقرارية دالة أسعار الصرف (LEX): لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية (LEX) نلجأ إلى نوعين من الاختبارات وهما

الاختبارات الكمية والاختبارات الكمية:

أ- الاختبارات الكمية للسلسلة الزمنية (LEX):

ب- الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LEX):

الشكل (02): الرسم البياني للسلسلة الزمنية (LEX)



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن السلسلة الزمنية غير مستقرة بمعنى أنها ليست معلمية ولا يوجد لها توزيع طبيعي.

ب- الاختبار الجزئي والكلية لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LEX):

الجدول(04): دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية(AC /PAC) للسلسلة (LEX)

Date: 07/18/18 Time: 17:38  
Sample: 2000 2016  
Included observations: 17

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.267	0.267	1.4414	0.230
		2	0.108	0.040	1.6936	0.429
		3	0.084	0.049	1.8571	0.603
		4	-0.008	-0.049	1.8586	0.762
		5	0.070	0.082	1.9906	0.850
		6	0.058	0.023	2.0904	0.911
		7	-0.073	-0.107	2.2632	0.944
		8	-0.086	-0.062	2.5294	0.960
		9	-0.109	-0.067	3.0099	0.964
		10	-0.121	-0.065	3.6897	0.960
		11	-0.108	-0.064	4.3179	0.960
		12	-0.103	-0.043	5.0047	0.958
		13	-0.124	-0.065	6.2375	0.937
		14	-0.115	-0.056	7.6544	0.907
		15	-0.146	-0.099	11.104	0.745
		16	-0.095	-0.029	14.002	0.599

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

الاختبار الجزئي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LEX):

نحدد مجال الثقة:

$$IC = \pm 0.506$$

نلاحظ أن:

- أن كل معاملات الارتباط الذاتي AC عند كل قيم K داخل مجال الثقة؛
  - معامل الارتباط الذاتي PC عند كل قيم K داخل مجال الثقة.
- القرار: كل معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن السلسلة تبدو مستقرة.

الاختبار الكلي لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية (LEX):

نستخدم اختبار Liung-box و Box-pierce، وهنا نقارن  $Q-Stat$  مع  $x^2_{tab}$

يلاحظ من الشكل أن قيمة Q-Stat بلغت 14.00 عند P=16 وهي أقل من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة 26.29 عند مستوى معنوية 5% ( $26.29 = x^2_{0.05,16}$ ) وهنا سنقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ونرفض الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي فالسلسلة تبدو مستقرة. إذن من نتائج الاختبارات الكيفية (الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي) وجدنا أن السلسلة الزمنية لدالة أسعار الصرف مستقرة وللتأكد من النتائج السابقة نلجأ إلى الاختبارات الكمية المعبر عنها باختبارات جذر الوحدة.

ب-الاختبارات الكمية للسلسلة الزمنية (LEX): وهي اختبارات تكشف عن وجود جذر الوحدة والمثلة أساسا في ديكي

فولر (Dickey Fuller Test):

-تحديد درجة التأخير: نستخدم معايير المفاضلة والتي نختار منها Hannan ، Schwarz ، Akaike وحسب مخرجات برنامج

Eviews09 نجد:

الجدول (05): درجة التأخير للسلسلة الزمنية (LEX)

Lag	Aka	SCH	Han
0	1.55	1.70	1.56
1	1.74	1.93	1.74
2	1.86	2.09	1.84
3	1.99	2.25	1.93

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

حسب معايير المفاضلة نلاحظ أن أصغر قيمة لمعيارى Akai وSchw وHQ هي في حالة  $P=0$ .

الجدول (06): نتائج اختبار ديكي فولر للسلسلة (LEX)

النماذج		ADF		ADF		المختبر	المختبر
المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة		
						0	LEX
	$ t_{cal}=2.46 $						

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 وبرنامج excel.

من الجدول نستنتج:

النموذج الأول:  $1 \neq \emptyset$  لأن  $|t_{cal}=12.44| < |t_{tab}=1.96|$ ؛

النموذج الثاني:  $0 \neq c$  لأن  $|t_{cal}=3.35| < |t_{tab}=2.11|$ ؛

النموذج الثالث:  $0 \neq b$  لأن  $|t_{cal}=2.46| < |t_{tab}=2.11|$ .

نتيجة 2: من نتائج الاختبارات الكيفية المعبر عنها بالشكل البياني ودالة الارتباط الذاتي والاختبارات الكمية الممثلة أساسا في اختبار

ADF وجدنا أن السلسلة الزمنية للوغاريتم دالة أسعار الصرف (LEX) غير مستقرة في مستواها الأصلي  $I(0)$  وهي من نوع DS بدون مشتق.

6- اختبار استقرارية السلسلة الزمنية (LEX) بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى:

الجدول (07): اختبار Q للسلسلة الزمنية (LEX) بعد إجراء الفرق الأول

Q-tab	Q-Stat	K	المختبر
24.99	8.47	15	LX

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 وبرنامج excel.

الجدول(08): اختبار ديكي فولر البسيط للسلسلة الزمنية (LEX) عند الفرق الأول

الناذج		الناذج		الناذج		الناذج	
المختبرات	درجة التقييد	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة
LEX	0						

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09 وبرنامج excel.

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ:

يلاحظ من الجدول أن قيمة Q-Stat بلغت 8.47 عند  $k=15$  وهي أقل من القيمة الجدولية والتي تبلغ قيمة 24.99 عند مستوى معنوية 5% ( $X^2_{0.05,15}=24.99$ )، هنا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد على الأقل معامل ارتباط يختلف عن الصفر، وبالتالي فالسلسلة تبدو مستقرة.

أما بالنسبة للنماذج الثلاثة فنستنتج:

- النموذج الأول:  $1 \neq \emptyset$  لأن  $|t_{cal}=11.26| > |t_{tab}=1.96|$ ؛

- النموذج الثاني:  $0 = C$  لأن  $|t_{cal}=0.47| > |t_{tab}=2.13|$ ؛

- النموذج الثالث:  $0 = b$  لأن  $|t_{cal}=0.63| > |t_{tab}=2.13|$ .

إذن السلسلة الزمنية لـ: (LEX) مستقرة عند الفروقات من الدرجة الأولى.

ثالثا: تقدير وتحليل النموذج المقترح:

1- صياغة العلاقة القياسية لدالة صادرات الصين إلى الولايات المتحدة:

باستخدام برنامج Eviews 09 تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول(09): تقدير علاقة صادرات الصين إلى الولايات المتحدة

Dependent Variable: X  
Method: Least Squares  
Date: 07/18/18 Time: 18:39  
Sample: 2000 2016  
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-24025098	8636054.	-2.781953	0.0140
C	2.77E+08	29842661	9.291869	0.0000
R-squared	0.340348	Mean dependent var		2.35E+08
Adjusted R-squared	0.296371	S.D. dependent var		1.26E+08
S.E. of regression	1.06E+08	Akaike info criterion		39.90040
Sum squared resid	1.68E+17	Schwarz criterion		39.99842
Log likelihood	-337.1534	Hannan-Quinn criter.		39.91014
F-statistic	7.739264	Durbin-Watson stat		1.681606
Prob(F-statistic)	0.013959			

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

من خلال الجدول أعلاه يمكن صياغة العلاقة القياسية كما يلي:

$$L(X) = -24025098.1198EX + 277294089.824$$

$$R^2_{\text{ajuste}} = 0.29 \quad F\text{-STAT} = 7.73 \quad P(F\text{-STAT}) = 0.01 \quad DW = 1.68 \quad \text{Obs} = 17$$

**2- التحليل الإحصائي:** من خلال نتائج التقدير يتضح لنا أن جميع معالم النموذج معنوية إحصائياً مما يدل على جوهرية العلاقة بين المتغير

التابع (صادرات الصين) والمتغيرات المستقلة (سعر الصرف الحقيقي) وذلك من خلال المقاييس التالية:

- تم قياس تفسير العلاقة بين المتغير التابع (LX) والمتغير المستقل (LEX) بواسطة معامل التحديد المصحح

( $R^2_{\text{ajuste}} = 0.29$ )، ومنه نستنتج أن المتغيرات المستقلة تفسر 29% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أما النسبة الباقية فترجع لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج؛

- من خلال النموذج أعلاه نجد أن قيمة إحصائية  $t$  استودنت تبين أن كل المعاملات لها معنوية إحصائية تختلف عن الصفر وهي أقل من 0.05%، أي أنها مقبولة ولها تأثير قوي في النموذج؛

- عند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر المحسوبة  $F_{\text{cal}} = 7.73$  أكبر من قيمة فيشر الجدولية

$F_{(1,15)}^{5\%} = 4.54$  وهذا يدل على أن النموذج ذو معنوية إحصائية وأن المتغيرات المفسرة في النموذج ككل ذات تأثير على صادرات الصين؛

- لاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء استخدمنا إحصائية دارين واتسون (Durbin Watson)

حيث أن القيمة المقدرة ( $DW = 1.68$ ) تنتمي إلى مجال استقلال الأخطاء [1.38, 2.62] مما يشير هذا إلى عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى؛

- كما يبين اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي عدم وجود أي نوع من الارتباط الذاتي حيث أن قيمة الإحصائية  $p$  أكبر من 0.05 وهو ما يدل على أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

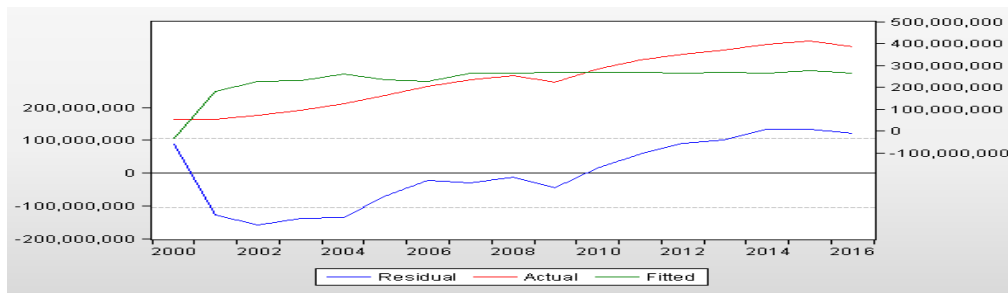
الجدول (10): نتائج اختبار Breusch-Godfrey للنموذج المقدر (علاقة صادرات الصين بالمتغيرات المفسرة)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.008558	Prob. F(1,15)	0.9275
Obs*R-squared	0.009693	Prob. Chi-Square(1)	0.9216
Scaled explained SS	0.002442	Prob. Chi-Square(1)	0.9606

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 09.

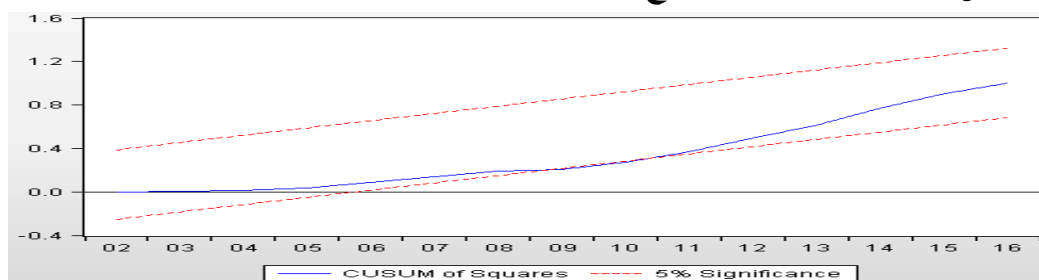
الشكل (04): السلسلة الأصلية والمقدرة لصادرات الصين إلى الولايات المتحدة



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 09.

-لاختبار مدى استقرار النموذج تم استخدام اختبار مجموع المربعات التراكمي (Cusum of Squares) ويتضح من خلال الشكل أدناه أن النموذج يتصف بالاستقرار في معظم فترات الدراسة

الشكل(05): اختبار استقرارية النموذج المقدر (علاقة صادرات الصين بالمتغيرات المفصرة)



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 09.

### III- النتائج ومناقشتها :

تشير نتائج التقدير الواردة في النموذج السابق إلى أن تقلبات سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي تؤثر على حركة الصادرات من السلع والخدمات للصين خلال الفترة (2000-2016)، حيث يتضح ما يلي:

- وجود علاقة عكسية بين معدلات أسعار صرف اليوان (EX) وصادرات الصين من السلع والخدمات، وهذا حسب ما أظهرته المعلمة  $(\alpha_1)$ .

- يشير معامل التحديد المصحح ( $R^2 \text{ adjuste} = 0.29$ ) الذي يفسر العلاقة بين المتغير التابع (LX) ممثلا في الصادرات والمتغير المستقل (LEX) ممثلا في سعر صرف اليوان إلى أن 29% من الزيادة في الصادرات الصينية ترجع إلى التخفيض في قيمة اليوان بينما ما نسبته 71% فترجع إلى عوامل أخرى أهمها انخفاض تكلفة العمالة الصينية الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض أسعار الصادرات الصينية وهو ما اصطلح على تسميته بالإغراق الاجتماعي، إضافة إلى حجم الإنتاج الضخم والقابل للتصدير والذي تنتجه المؤسسات المحلية والأجنبية داخل الصين، يضاف إلى ذلك عامل آخر لا يقل أهمية وهو قدرة المنتجات الصينية على اختراق الأسواق الدولية حيث نجد على سبيل المثال أن الصين تنتج السلع الاستهلاكية التي يرغب فيها المواطن الأمريكي بدءا من ألعاب الأطفال إلى الحواسيب الالكترونية وهو ما يفسر العجز المزمن للميزان التجاري الأمريكي الصيني.

- يمكن تفسير النسبة 29% بوجود مرونة نسبية في ارتفاع الطلب الخارجي على الصادرات الصينية إزاء تخفيض قيمة اليوان وفقا لشرط مارشال أي مجموع مرونة الطلب الداخلي ومرونة الطلب الخارجي أكبر من الواحد الصحيح  $em + \acute{e}m > 1$ . لأن في حال أن الطلب المذكور غير مرن بسبب أن الأسواق الخارجية مشبعة بتلك السلع المصدرة أو لأن هذه الأسواق لا تبدي أية رغبة في شراء السلع المعروضة للتصدير فإن تخفيض قيمة العملة لن يؤدي إلى الزيادة في حجم الصادرات.

### IV- الخلاصة:

قبل طرح الحلول والتوصيات اللازمة لمواجهة الحماية النقدية التي تمارسها الصين ضد الدول الغربية كان لزاما علينا أن ندرك مجموعة من الحقائق الاقتصادية هي:

1- ساهمت سياسة تخفيض اليوان الصيني في الرفع من قدرات التصدير في الصين وزيادة حجم الصادرات الصينية في الصادرات العالمية إضافة إلى تكلفة اليد العاملة المنخفضة ما أهل الاقتصاد الصيني لأن يكون تجرية تنموية رائدة في قطاع الصادرات ويحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا بعد الاقتصاد الأمريكي.

- 2- تهدف السياسة المركنتيلية الصينية باستخدام سعر اليوان المنخفض إلى تحقيق هدف استراتيجي في الأجل الطويل وهو إحلال الهيمنة الصينية محل الهيمنة الأمريكية وإرساء قواعد الرأسمالية الشمولية في كل أنحاء العالم تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة لتلقى الحماية القانونية الكافية من أي إجراءات أو عقوبات تحت غطاء مبدأ "المعاملة بالمثل"؛
- 3- الصين تثبت في كل مرة أنها لن تتناول عن قيمة اليوان لأنها تعلم جيدا بذلك تمنع الدول الغربية من تحقيق فوائض تجارية كبيرة تسمح لها بتقليل ديونها تجاه الصين والخروج من مصيدة المديونية.
- 4- مواجهة حرب العملات تتطلب المزيد من التنسيق بين المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي، و لكي تصبح السياسات المؤثرة على أسعار الصرف جزءا من اتفاقيات التجارة، فلا بد أن تصبح السياسات النقدية والمالية أيضا جزءا من اتفاقيات التجارة.

#### ثانيا: التوصيات والاقتراحات

- لتبقى الدول المتضررة من الحماية النقدية والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أمام الخيارات الاستراتيجية التالية:
- 1- الاستمرار في الطريق التفاوضي الطويل من خلال إجراء إصلاحات عميقة في منظمة التجارة العالمية بحيث تعاقب هذه الأخيرة كل من الحماية النقدية والحماية الجمركية؛
  - 2- عقد مشاورات فيما بينها لتكوين منظمة عالمية جديدة للتجارة والتي ستصبح نسخة من المنظمة الحالية لكن مع إدخال تعديلات جوهرية على القانون الأساسي لها وهما:

- 1- الدول الأعضاء في هذه المنظمة الجديدة لا بد وأن تكون عملاتها الوطنية قابلة للتحويل.
- 2- التعديل الثاني يتعلق بضرورة قبول كل الدول الأعضاء في هذه المنظمة فرض عقوبات صارمة تصل إلى حد الفصل النهائي منها في حال قيام دولة عضو بممارسة الحماية النقدية بصورة متكررة. ومن المؤكد أنه ينجر عن هذا القرار سيناريوهان اثنان هما:

- 1- السيناريو الأول: في حال قبول الصين الانضمام لهذه المنظمة الجديدة فإنه سيتعين عليها بادئ ذي بدء إعادة تقييم عملتها بنسبة 100% (أي رفع قيمة اليوان بنسبة 100%) بعد التخلي بطبيعة الحال عن نظام الرقابة على الصرف بالإضافة إلى وضع حد للتدخل في سوق الصرف الأجنبي وبذلك تنتهي الميزة التي تتمتع بها العملة الصينية وتفقد في نهاية الأمر تنافسيتها النقدية المبالغ فيها وتصبح الصين في وضع منافس "طبيعي" كما هو الحال بالنسبة للبلدان الأخرى كإندونيسيا والبرازيل على سبيل المثال.

- 2- السيناريو الثاني: في حال عدم قبول الصين الانضمام لهذه المنظمة الجديدة وأصررت على الاحتفاظ بعضويتها في المنظمة الحالية فإنها ستحاول اقناع الدول الحلفاء وبعض الدول الناشئة بالبقاء والاستمرار معها في تلك المنظمة، وفي مثل هذه الحالة ستقوم البلدان المتقدمة الأعضاء في المنظمة الجديدة بفيض ضرائب صارمة على المنتجات المصنعة في الصين وكذلك منتجات البلدان الناشئة التي حذت حذو الصين، وهنا ستراهن الدول المتقدمة على أنه سيكون من غير الممكن أن تواجه البلدان التابعة للصين تلك المنظومة الجديدة، وعلى ذلك ما على الدول الناشئة مثل الهند والبرازيل وكوريا الجنوبية وتركيا إلا أن يتركوا المنظمة الحالية للانضمام للمنظمة الجديدة، وذلك بدافع الميزة التي سيحصلون عليها من تلك المنظمة وهي إمكانية منافسة الصين التي تسعى لاحتكارهم وفرض هيمنتها على مواردهم الطبيعية ومنتجاتهم النهائية.

- إدراج مواد تضمن متابعة تحركات أسعار الصرف ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة لمواجهة آثار الحماية النقدية؛

- طرح هذه الممارسات الضارة في إطار من التشاور والتفاوض المتعدد الأطراف.

وأخيرا من المستحيل أن ننكر الارتباط القائمين التجارة وأسعار الصرف، لكن هذا يعني أن اتفاقيات التجارة الدولية لا بد أن تتضمن فقرات تحكم السياسات الوطنية التي تؤثر على قيم العملات.

وفي حقيقة الأمر أن المؤسسات الدولية ذات الصلة - منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي - غير مصممتين في هئيتهما الحالية لمواجهة حرب العملات ولكي يتم دمج سياسات الاقتصاد الكلي المؤثرة على أسعار الصرف في المفاوضات التجارية يجب على منظمة التجارة العالمية أن تكتسب القدرة الفنية (والتفويض اللازم) لتحليل السياسات الوطنية ذات الصلة بأسعار الصرف والفصل فيها، أو أن ينضم صندوق النقد الدولي إلى آلية تسوية المنازعات التي تصاحب المعاهدات التجارية. (درويش، 2015)

## قائمة المراجع:

1. البيلاوي، حازم (2000)، *النظام الاقتصادي الدولي المعاصر*، سلسلة عالم المعرفة، العدد 257، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ص 72.
2. السلوم، حسين أحمد (2010)، *حرب العملات*، مجلة إيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية، العدد 10، السودان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. ص 7.
3. الشحات، أحمد يوسف (2001). *الترتيبات الحمائية في ظل منظمة التجارة العالمية*. مصر: دار النيل للطباعة والنشر. ص 35.
4. شيعان، جليل ضمد (2012)، *حرب العملات والنظام النقدي الدولي*، الحوار المتمدن، العدد 3631. متاح على: [www.m.ahewar.org\(visited18/09/2019;10.00\)](http://www.m.ahewar.org(visited18/09/2019;10.00)
5. جول، بول جيشار. أنطوان، بروتيه (2016). *التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية*. القاهرة: المركز القومي للترجمة. ص 141.
6. مخلوفي، عبد السلام. بن عبدالعزيز، سفيان (2012). *التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة المالية العالمية*. الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات. الجزائر: المركز الجامعي الوادي. ص 7.
7. كريانين، موردخاي (2007). *الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات*. السعودية: دار المريخ للنشر. ص 125.
8. كمال درويش. (2015). *هل تتمكن اتفاقيات التجارة من وقف التلاعب بالعملة؟*. موقع الجزيرة الفضائية. متاح على: [www.aljazeera.net\(visited09/10/2019;11.25\)](http://www.aljazeera.net(visited09/10/2019;11.25)
9. مقار، صبحي ابراهيم (2018). *حرب العملات وأثرها على الاقتصاد العالمي*. متاح على: [www.m.ahewar.org/s.asp?aid=56795\(visited14/10/2019;14.59\)](http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=56795(visited14/10/2019;14.59)
10. chine, w. R. (2010) **Currency wars ?**. Working paper N°26- 10. waschington. person Institute For International Economics. p6.
11. hoekman, b. (june 2012) **trade policy so far so 600d**. finance & développement. p25.
12. peret, G. (2012) **Dowson nenor old protectionism**. working paper N289. waschington. p9.
13. Sanglvi, Rashmin. Chamdulal. (2011) **Curreney Wars**. Executive Summary of the paper Currency wars. on line: [http://www.rashminsanghvi.com/articles/economics-&investment/indian-economics/Currency wars,html,sthsh,Shtvr XQF.DPUF\(visited 16/09/2019;16.00\)](http://www.rashminsanghvi.com/articles/economics-&investment/indian-economics/Currency%20wars.html,sthsh,ShtvrXQF.DPUF(visited16/09/2019;16.00)).